

الفضوى نفتح الباب إلى الانفلات. السلطان الجائر خير من الانفلات هناك قوانين سلبية وعلينا أن نعمل على تغييرها المشارك في البرلمان عليه أن يقدم بتعديلات لها وتغييرها وتقدمنا بتعديلات لقانون التجمعات قانون التجنيس وقوانين أخرى والذي لا يؤمن بالبرلمان يستطيع أن يتظاهر ضد هذه القوانين ويستطيع أن يعتصم ضد هذه القوانين ويكتب ضد هذه القوانين ويعمل على إسقاط هذه القوانين لكن تجاوز هذه القوانين فتح الباب لفكرة تجاوز هذه القوانين هي فتح الباب إلى للفضوى.

وكشف سماحته أن عمل الوفاق يتمحور حول مطلبين هما المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار من خلال التداول السلمي للسلطة والمطلب الآخر هو التوزيع العادل للثروة «عملنا نتمسك بكافة حقوق شعبنا التي تتمحور حول مطلبين أساسيين الأول المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار وفي السلطة مطلبنا النهائي التداول السلمي للسلطة مطلبنا تداول سلمي للسلطة نخطط له نسعى له نبرمج له ونؤمن بأنه لن يتحقق في سنة أو في سنتين وربما لا يتحقق في عشر سنوات ولكن نخطط له ونعلنه ونجاهر فيه ونسعى له أن يكون هناك في يوم من الأيام في هذا البلد وبأسرع ما يمكن بحسب الظروف الإقليمية والمحلية والدولية، فإذا ساعدت هذه الظروف في أن نتحرك أسرع نحو هذا المطلب ويتحقق سنعمل على تحقيقه بأسرع ما يمكن هذا مطلب معلن أن يكون في رئاسة الوزراء في السلطة التنفيذية أحد أبناء الشعب، أما المطلب الآخر فهو التوزيع العادل للثروة، ندخل في ضمن هذه المطلبين الأساسيين مسألة تعديل الدستور دستور توافقى سلطة تشريعية وفقاً إلى فصل السلطات ورقابية مستقلة يدخل فيها المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات إيقاف هذا التجنيس الذي يأخذ من البلد سياسياً واقتصادياً تعويض الضحايا كل الأمور التي نريد والتي طالبنا بها والتي نطالب بها ونستمر بالمطالبة بها ونتمسك بالمطالبة بها ندخل في هذين الأمرين لا نتنازل عن شئ من ذلك ولا نقر ظلماً أو انحرافاً أو فساداً في ذلك نتعايش مع الواقع كما نتعايش الأئمة عليهم السلام كما نتعايش الإمام الحسين (ع) في حكم معاوية الظالم كما نتعايش الحسين في حكم معاوية وكما نتعايش علي والحسن وسائر الأئمة عليهم السلام نتعايش غير القبول للتعايش والتحرك بكل الأدوات الواقعية وخلق عناصر القوة من أجل تغيير الخطأ ووقف الفساد والإنحرافات هذه مسئوليتنا نتحرك فيها ليل نهار لا نهذاً لا نستكين ولا نقر ظلم لا نقول قانون 56 عادل ولا نقول ضحايا أمن الدولة انتهوا والملف راح ولا نقول الدستور دستور عادل وهذا مطلبنا كل هذه الأمور نجاهر بها ومخالفين لها».

وأكد على ضرورة الوحدة الوطنية «ثوابتنا التحرك في إطار التمسك بالوحدة الوطنية مع القوى والشخصيات والجمعيات التي تعمل في هذه الساحة لدينا رؤية ولديهم رؤية تختلف في زاوية وتتفق في زوايا كثيرة ونعمل دائماً على أن نتحرك ما أمكن في كل الملفات في بالإطار

شعاراً وعملاً تنقيداً ونتحرك في الإطار السلمي نظرح هذا الشعار لأننا نعتقد بأن الأساليب الغير السلمية حتى في حالة ردة الفعل ممكن أن تجر الساحة إلى المعركة الأمنية وتسقط المعركة السياسية هذه سياسية، ولأن الانجرار إلى المعركة الأمنية يزيد من فرص الضحايا وهذا سياسة وشرع ويدخل في حساباتنا السياسة في هذه النقطة، ولأننا نعتقد أن في فسحة الحريات نسبياً تمكنا من تنظيم أنفسنا من طرح قضايانا السياسية من إبراز هذه القضايا من الحشد لهذه القضايا من التجميع القوى لهذه القضايا من طرح هذه القضايا في داخل البحرين وخارج البحرين ما يفينا عن اللجوء إلى غير الأساليب السلمية، والأساليب السلمية فيها مسيرة وفيها اعتصام وفيها بيان وفيها خطاب كل ذلك يندرج في الأساليب السلمية نتحرك في عملنا في إطار القوانين القائمة ونحاول ونعمل على تغيير القوانين السلبية إذا كان قانون بأكمله سلبى نعمل على تغييره وإسقاطه نتظاهر ضد هذا القانون نعرض على هذا القانون نقول هذا القانون سلبى نقول للمنظمات الدولية هذا قانون سلبى ولكن لا بد في عملنا أن نلتزم بإيقاع القانون، وإلا فإننا نفتح الباب لأنه كل من يعتقد بأن هذا القانون لا يتناسب معه وهذا القانون صادر من سلطة يعتقد بلا شرعيتها أو صادر من إيقاع يعتقد بلا صحة حقه في إصدار هذا القانون ندخل في مرحلة الانفلات وكل من يستطيع أن يدعي ابتداءً من القوانين السياسية مروراً بالقوانين التي تنظم السير مروراً بالقوانين التي تنظم المباني كل هذا إذا انطلقنا من أن هذا القانون صدر في حقبة، ما في مجلس صدر في حقبة ما، في مجلس منتخب بشكل الذي نعتقد وفي دستور بالشكل الذي نريد ان نفتح الباب إلى

يفرض عليهم بـ ١٦٠٠ دينار من المشاركة مع الفقراء ومع البرامج الاجتماعية يعانون مثل ما يعاني الإنسان الذي يستلم ٥٠٠ دينار أو ٤٠٠ دينار، لأن النائب عليه واجبات وعليه أن يتصرف ضمن هذه الواجبات ثوابت العمل في الوفاق، وأضاف مبيناً احترام الوفاق لمن يختلف معها «في الوقت الذي لا تستطيع الوفاق أن تحرك على الآخرين أن يفكروا وأن يعملوا وأن يختاروا الطريق الذي يعتقدون أن يحقق مصلحة للوطن من حق الوفاق أن تبين ثوابت العمل فيها رؤاها انطلاقاً من أساليبها من أجل أن يتعرف عليها أكثر مريديها ومحبيها ومن ينتظرون موقفها وكلمتها مع كامل حينا واحترامنا لمن يختلف معها أولى ثوابتنا نعتقد نحن نعتقد من لا يعتقد لا علاقة لنا به ولا نحاكمه ولا نحاسبه لسنا مسئولين عن ذلك نحن مسئولين عن أنفسنا ومن يعتقد فينا ومن ينتظر كلمتنا ومن يسألنا عن التوجيه هذا نحن مسئولين عنه وهذه حدود صلاحيتنا في ثوابت عملنا الأساسية المرجعية الشرعية لعملنا هذه ثوابتنا نحن هذا فهمنا نحن من حقنا أن نعبر عن فهمنا أم لا، من حقنا أن نقول هذا ثابت من ثوابتنا أم لا، من ثوابتنا المرجعية الشرعية في العمل السياسي وفي الرسائل العملية يقولون لكل إنسان من مرجع يقلده بالصغيرة والكبيرة وفي كل شئ أول مسألة في باب التقليد عملنا الاجتماعي والسياسي ينطلق من هذه المرجعية وتحدده هذه المرجعية وفخر لنا هذه المرجعية وتنقيد بهذه المرجعية الدينية ولدينا في ثوابتنا في الوفاق تطبيق عملي لهذه المرجعية في المجلس العلماني نلتزم برأي هذا المجلس الشرعي ورأيه فيما يتصدى له من قضايا نتحرك في عملنا السياسي والمطلبي، بالأساليب السلمية

الماضي، وبصعوبات الواقع يحتاج إلى وقت، و يحتاج إلى صدق وأنا صادق والوفاق صادقة والناس من خلفها صادقة تريد أن تعايش تريد أن يسود الأمن والاستقرار، وأن نتشارك في القرار ونتشارك في الثروة على قاعدة العمل المشترك والتفاهم والتعاقد والبناء».

وأشار سماحته أن الوفاق ليست جزء من الدولة لكي تتحمل إخفاقاتها الوفاق ليست جزء من الدولة ولا تتحمل فشل الدولة وإخفاقاتها نحن لسنا جزء من السلطة التنفيذية لا تتحمل إخفاقات هذه السلطة ولا يجوز تحميلنا إخفاقات هذه السلطة... نحن كما كنا جزء من الناس نعمل من أجل هذه المطالب التي كانت في التسعينات وفي 2002م ومستمرة إلى الآن، نحاول عندما قاطعنا الوصول لها نحاول عندما شاركنا في السلطة التشريعية بالتعبير في المجلس النيابي من أجل الدفاع عنها والوصول لها، وهذا ما تمسك به كل الحركات الإسلامية عندما يتحدثون عن منطقة البرلمان . البرلمان ليس جزء من السلطة التنفيذية المسئولة عن تحقيق هذه المطالب والتي بيدها أن تتخذ الخطوات لمعالجة الأمور المختلفة، وأضاف سماحته مبيناً موقف حزب الله كمثال عندما شارك في البرلمان اللبناني «هكذا كان يبرر حزب الله عندما اشترك في العملية السياسية، بأن الاشتراك في السلطة التشريعية لا يعني أنه جزء من السلطة التنفيذية ولا يتحمل مسئوليتها ولا عليه وزر إخفاقاتها، وهكذا تتمسك كل الحركات السياسية الإسلامية عندما تشترك في العملية السياسية الممثلة بالبرلمان».

وقال سماحته أنه في حالة التداول السلمي للسلطة واستلام السلطة التنفيذية في هذه الحالة يتحمل جميع المسئوليات «في حالة وصولنا إلى مرحلة التداول السلمي للسلطة واستلمنا السلطة التنفيذية بعد ذلك نتحمل مسئولية الإسكان ومسئولية التجنيس ومسئولية التمييز ومسئولية كل المشاكل الاقتصادية والمعيشية لأننا نملك السلطة التنفيذية. من أجل تصحيح الصورة سياسياً وواقفياً الوفاق ليست جزء من السلطة التنفيذية ولا تتحمل إخفاقات هذه السلطة ولا يجوز تحميلها هذه الإخفاقات والوفاق تؤمن برؤية العمل رؤية منحوتة من سنوات طويلة من التجربة ليست فقط لنا وإنما لقياداتنا قبلنا وإلى خبرات وقيادات ورؤى يستفيدها الإنسان من الاستشارة وضم العقل على العقل من داخل البحرين ومن خارج البحرين من مسلمين وغير المسلمين.

وأنتقد سماحته الأحاديث التي تدور عن أن نواب وبلديين الوفاق يسعون وراء المكسب المادي «الوفاق لن تأخذ مكسب خاص لها أو لنوابها البلديين والنيابيين والكلام الذي ينطلق هنا وهناك بأن هذا المتحدث وصل رصيده إلى مليونين دينار أو غيرها من الكلمات التي يعرض عنها الإنسان سنة بعد سنة وبشكل بعد شكل هذه كلمات وانطلاقات تنطلق إما من جهل أو من حالة مفرضة تريد أن تسقط هذا الخيار، فتواب الوفاق لا يستلمون أكثر من ١٦٠٠ دينار وهم يعانون نتيجة لالتزاماتهم وما

**نحن كما كنا جزء من الناس نعمل من أجل هذه المطالب التي كانت في التسعينات وفي 2002م ومستمرة إلى الآن.**

**عمل الوفاق يتمحور حول مطلبين هما المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار من خلال التداول السلمي للسلطة والمطلب الآخر هو التوزيع العادل للثروة.**

**لا نقر ظلم لا نقول قانون 56 عادل ولا نقول ضحايا أمن الدولة انتهوا والملف راح ولا نقول الدستور دستور عادل وهذا مطلبنا كل هذه الأمور نجاهر بها ومخالفين لها.**